

دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي من وجهة نظر المراجعين الخارجيين والمحاسبين القضائيين

د. أشرف سالم عبد الكافي / جامعة سرت / كلية الاقتصاد / قسم المحاسبة
أ. طاهر فرج ابراهيم / جامعة سرت / كلية الاقتصاد / قسم المحاسبة

الملخص

هدفت الدراسة إلى دراسة دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي من وجهة نظر المراجعين الخارجيين والمحاسبين القضائيين في مدينة سرت الليبية وذلك من خلال دراسة العلاقة بين المتغيرات التالية (مجالات و إجراءات المحاسبة القضائية و معرفة ومهارات المحاسب القضائي والتأهيل العلمي والعملية للمحاسب القضائي وارتباطها بالفساد المالي)، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تصميم استبانة تم توزيعها على عينة الدراسة التي تمثلت في مراجعي الحسابات الخارجيين، وموظفين ديوان المحاسبة والمحاسبين القضائيين في مدينة سرت . وتم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية أهمها المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي ودرجة الأهمية، واختبار ألفا كرونباخ لاختبار درجة مصداقية البيانات. و معامل ارتباط بيرسون، وأن أهم النتائج التي توصلت إليها: هناك دور إيجابي للمحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي

الكلمات المفتاحية: المحاسبة - القضائية - الفساد - المالي - المراجعين

The Role of Forensic Accounting in Reducing Financial Corruption : from the point of view of External Auditors and Forensic Accountants

The study aimed to know the role of forensic accounting in reducing financial corruption from the point of view of external auditors and forensic accountants in the city of Sirte (Libya) by studying the relationship between the following variables: (fields and procedures of forensic accounting, the knowledge and skills of the forensic accountant, the scientific and practical qualification of the forensic accountant), The study relied on a descriptive analytical approach through the design of a questionnaire distributed to the sample of the study, which consisted of external auditors, staffs of Audit Bureau and forensic accountants in the city of Sirte. A number of statistical methods were used in this study, the most important of which were mean, standard deviations, relative weight, Cronbach's alpha test and Pearson correlation coefficient, and the most important findings of the study: There is a positive role for forensic accounting in reducing financial corruption.

Keywords: Accounting – Forensic – Corruption – Financial – Auditors

المقدمة

في ضوء ماتعاني منه الكثير من دول العالم من تفشي حالات الغش والاحتيال والتضليل المالي في اعداد التقارير والقوائم المالية، وما صاحب ذلك من انتشار المخاطر والازمات وحدوث الكثير من الانهيارات المالية للعديد من منظمات الاعمال العالمية الكبرى، وقد عبر عن هذا الوضع احد كتاب بقوله "بلغت خسائر الغش بالعالم حوالي ترليون دولار سنويا، أي ما يعادل 7% من إجمالي التجارة العالمية وبلغ نصيب العالم العربي منها 100 مليار دولار سنويا.(امين، سعيد 2017)

وقد ترتب على ذلك كثرة الدعاوي والمنازعات القضائية ومن ثم حاجة القضاء إلى خبراء أو مستشارين محاسبين يمكن الاستفادة من خبراتهم وعمق تحرياتهم وإبداء رأيهم حول الدعاوي القضائية التي تختص بالمخالفات المالية والغش في القوائم المالية، وهذا ما أدى إلى ظهور المحاسبة القضائية والتي تهتم بإعداد محاسبين مؤهلين على درجة عالية من التأهيل العلمي والعملية للعمل كخبراء أو مستشارين لتأييد الدعاوي القضائية ومساعدة القضاء ومعاونته لضبط الاحتيال المالي وفض النزاعات وإقرار العدالة بما يمتلكون من معرفه متخصصه بمجال المحاسبة ومهارتهم في التحريات المبنية على معرفة القواعد والأنظمة القانونية.(شعبان، 2015)

وتبرز أهمية المحاسبة القضائية في أنها احد المجالات الهامة والحديثة التي تحمل فرصا عديدة لاحتياجات المستقبل وتحدد المهارات المطلوبة والمتطلبات الاساسية في المحاسب القضائي، كما انها تمثل اطار متكامل للمحاسبة والقانون معا للعمل معا على تقديم تحريات أكثر عمقا وأكثر ارتباطا بالدعاوي القضائية حيث تيسر الطرق للمحاسب القضائي لكي يكون مستشارا قضائيا على مستوى عالي، تعمل على اعداد محاسب قضائي قادرا لكي يكون خبيرا وفاحصا ومستشارا فعلا يقوم بإجراء تحريات على اقصى دقة وشمولا من المراجعة الخارجية، وتقديم تقرير مدعم بالأدلة القانونية الكافية التي تساعد على تأييد الدعاوي القضائية ، وتنوير القضاء ومساعدته على إقرار الحق وتحقيق العدالة.(جاسم، 2017)

وبناء على ما سبق تأتي هذه الدراسة لتحليل ومناقشة دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في الانتشار الواسع لعمليات الفساد المالي في العديد من الشركات العالمية الكبرى، وترتب على ذلك كثرة الدعاوي والمنازعات القضائية للحد من الفساد المالي، هذه الدعاوي التي تحتاج الي نوع معين من المحاسبين ليقدموا المساعدة للوصول للحقائق المالية وإعادة الحقوق إلى أصحابها، وإن الخبرة المحاسبية التي يطلبها القاضي عندما يقوم بالنظر في قضايا المنازعات المحاسبية والمالية من خلال المذكرات المقدمة ، وخاصة عندما يكون التلاعب المالي يستند إلى تطبيق سبب لمعايير المحاسبة الدولية ،فالقاضي يعجز عن إصدار حكمه لعدم قدرته على الالمام بها وقد تتعلق وقائع النزاع بأمور فنيه محاسبية متخصصة تفوق قدراته وإمكاناته ولكي لايتهم القاضي بإنكار العدالة فقد حول له القانون اللجوء إلى الخبراء المحاسبين ليساعدوه في إثبات وفك طلاسم الارقام المقدمة. ومن خلال هذه الدراسة يسعى الباحثان إلى معرفة دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي وبالتالي يكون السؤال الرئيسي للبحث والذي يسعى الباحث للإجابة عليه هو كالتالي:-

ما هو دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي من وجهة نظر المراجعين الخارجيين والمحاسبين القضائيين

ومن هذا السؤال يتفرع عدة أسئلة هي:-

1. ماذا تعني المحاسبة القضائية؟
2. ماذا يعني الفساد المالي؟
3. كيف يمكن للمحاسبة القضائية أن تحد من عمليات الفساد المالي؟

اهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في إبراز دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال الاهداف الفرعية التالية:-

1. التعرف على ماهية المحاسبة القضائية .
2. التعرف على مفهوم ومجالات واسباب الفساد المالي.
3. إبراز دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي.

فرضيات الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها يتم صياغة الفرضيات الآتية :

- 1- توجد علاقة دلالة احصائية ما بين مجالات المحاسبة القضائية والفساد المالي.
- 2- توجد علاقة دلالة احصائية بين اجراءات المحاسبة القضائية والفساد المالي.
- 3- توجد علاقة دلالة احصائية بين معرفة ومهارات المحاسب القضائي والفساد المالي.
- 4- توجد علاقة دلالة احصائية بين التأهيل العلمي والعملية للمحاسب القضائي والفساد المالي

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية المحاسبة القضائية على الصعيدين الدولي والمحلي بالأخص بعد الانهيارات المالية التي حصلت للعديد من الشركات، كما تبرز أهميتها في أنها تلبي احتياجات كل من القضاء والمستثمرين والمقرضين وغيرهم، وتساعد على خفض معدل الجرائم المالية، وتتبع أهمية الدراسة في الجوانب التالية:-

الأهمية العلمية : يتناول البحث موضوعاً من الموضوعات الحديثة نسبياً والتي برزت أهميته من انهيار الشركات الكبرى وزيادة الجرائم المالية والفساد المالي في الشركات على المستوى المحلي والعالمي.

الأهمية العملية:

- تصميم استبيان للتعرف على دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي.
- الحد من انتشار الفساد المالي في الشركات وتأييد المحاسبة القضائية وتخفيض معدل جرائم الفساد المالي.

منهجية الدراسة :

تعتمد الدراسة على المنهج التاريخي من خلال عرض وتحليل الدراسات السابقة المرتبطة بالدراسة، والمنهج الاستنباطي الذي يعتمد على التفكير المنطقي في تحديد أبعاد المشكلة وصياغة الفرضيات، والمنهج الاستقرائي لإثبات مدى صحة الفرضيات ، والتحليل الوصفي من خلال البرامج الإحصائية spss لتحليل استمارة الاستبانة.

حدود الدراسة:

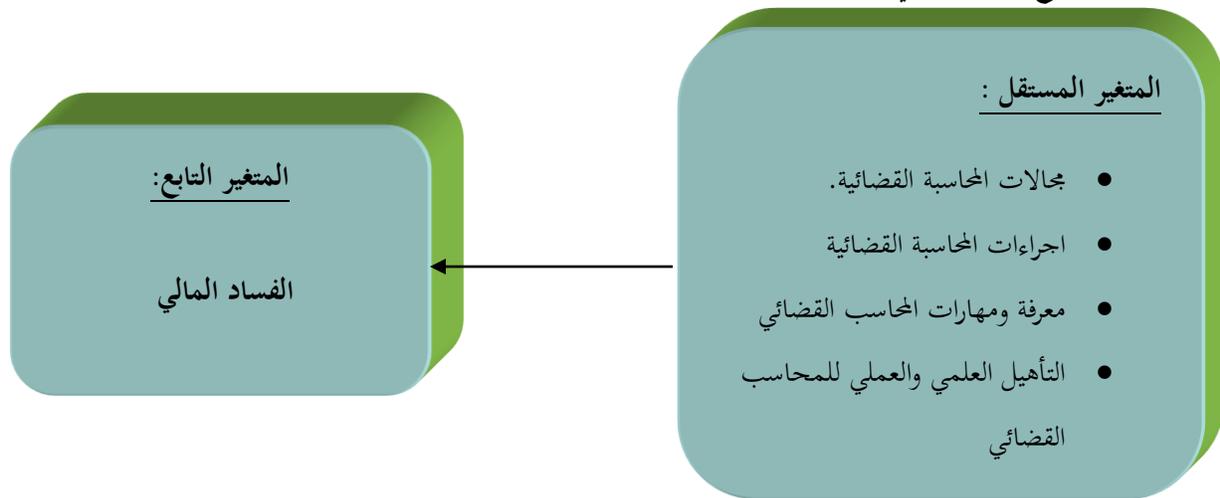
الحدود المكانية : مكاتب مراجعة الحسابات والاستشارات وأيضاً ديوان المحاسبة في مدينة سرت.

الحدود الزمانية : بيانات الدراسة جمعت في العام 2019م

متغيرات الدراسة، ونموذجها: تمثلت متغيرات الدراسة فيما يلي:

- المتغير المستقل : المحاسبة القضائية .

- المتغير التابع : الفساد المالي .



إعداد: الباحثان.

9. الدراسات السابقة:

هناك مجموعه من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة , وتم عرضها لتعرف علي ما توصلت اليه هذه الدراسات من ناحية , وبيان ما يمكن ان تضيفه الدراسة الحالية من ناحية اخري ,ويمكن طرحها علي النحو التالي :

1-دراسة **Arabi & Yahya,Alfadhl ,Alabdullah, 2014** : " دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي: دراسة في العراق "

تطرق هذه الدراسة الى تحديد أثر استخدام المحاسبة القضائية على الفساد المالي ، حيثُ اعتمد الباحثين على البحوث الارتباطية ، وتم جمع البيانات باستخدام المقابلات والاستبيانات.

وقد كشفت النتائج الرئيسية للدراسة أن هناك علاقة هامة بين أساليب المحاسبة القضائية وفعالية هيئات الرقابة والمراجعة للكشف عن حالات الفساد المالي ، ومن ناحية أخرى ، فإن غالبية المحاسبين والمراجعين في العراق يعانون من سوء التصور والمعلومات عن أساليب المحاسبة القضائية. ولذلك، فقد اقترحت الدراسة الحالية أن تضيف أساليب المحاسبة القضائية إلى مناهج أقسام المحاسبة في الجامعات العراقية على مستوى الدراسات الأولية والعليا من خلال الفصول النظرية والعملية.

2- دراسة شعبان 2016: "مدى توافر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية _ من وجهة نظر مدققي الحسابات بمكاتب التدقيق والمحكمين الماليين المعتمدين لدى وزارة العدل ونقابة المحامين بقطاع غزة"

هدفت هذه الدراسة الى توضيح مهنة المحاسبة القضائية بالإضافة إلى معرفة أهم التقنيات والأساليب المستخدمة بهذا الشأن بالإضافة إلى الوقوف على المقومات الرئيسية اللازمة لدخول مهنة المحاسبة القضائية حيز التنفيذ ولتحقيق هذا الهدف قام البحث بإتباع المنهج الوصفي التحليلي نظرا لملائمته لطبيعة موضوع الدراسة.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليه هذه الدراسة ، وجود طلب على مهنة المحاسبة القضائية في غزة وتوافر التأهيل العلمي والعملية لدى المحاسبين الماليين للقيام بهذه المهام إضافة إلى تطوير دوره بالجوانب القانونية اللازمة لذلك.

- دراسة منوخ 2017: " دور المحاسبة القضائية في الكشف والحد من الفساد المالي"

هدفت الدراسة لمعرفة دور المحاسبة القضائية في الكشف والحد من الفساد المالي ، وكذلك التعرف على المحاسبة القضائية من حيث النشأة والمفهوم ، وأيضاً إبراز دور المحاسبة القضائية في الكشف عن الفساد المالي ، وكذلك تحديد الأساليب الاحتمالية المتسببة في حالات الفساد المالي ، وتحديد أليات وأدوات المحاسبة القضائية التي تساعد الشركات أو المؤسسات في اكتشاف قضايا الفساد المالي. ومن اهم النتائج التي توصلت إليه هذه الدراسة ، ان المحاسبة القضائية تغطي مساحه واسعه من المجالات التي تحتاج إلى مجموعه متعددة من التخصصات والخبرة التي تسهم في تعزيز الأحكام القضائية.

4- دراسة Hamdan, 2018: " دور المحاسبة القضائية في اكتشاف الاحتيال المالي "

والهدف من هذا البحث هو دراسة أثر المحاسبة القضائية على اكتشاف الاحتيال والتخفيف منه. واستُخدم الاستبيان كأداة لجمع البيانات من جزأين الأول كان معني بجمع المعلومات عن متطلبات المحاسبة القضائية ، ويتعلق الجزء الثاني بجمع معلومات حول دور المحاسبة القضائية في اكتشاف الغش والاحتيال.

واستُخدم تحليل عامل التأكيد (تحليل العوامل المؤكدة) كأداة لتحليل الاستبيان ، وأظهرت النتائج أن المحاسبة القضائية أداة فعالة لكشف الغش والاحتيال إذا كانت المتطلبات العامة متاحة لإعداد المحاسبين القانونيين المحترفين.

5- دراسة Khersiat, 2018: " دور المحاسبة القضائية في الحفاظ على المال العام ومكافحة الفساد في القطاع العام الأردني "

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور ومسؤولية المحاسبة القضائية في القطاع العام بقدر التحديات التي تواجهها في محاولة للحد من الاحتيال والفساد والكشف عنها. واعتمدت الدراسة على استبيان يتألف من 39 بندا موزعة على (100) موظف شملت مكاتب وشركات مراجعة الحسابات ، كما شملت عدد (30) استبانة وزعت بين العاملين بمكاتب المساءلة كهيئة رقابة خارجية تقوم بمراجعة حسابات الوحدات والدوائر الحكومية.

وبعد تحليل واختبار الفرضيات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، أظهرت نتائج الدراسة أن المحاسبة القضائية لها دور في الحد من الاحتيال والفساد في القطاع العام، وأن الفرق بين مهنة المحاسبة القضائية والمراجعة الخارجية له أهمية كبيرة. هذا يشير إلى قناعة قوية من جانب بعض المشاركين فيما يتعلق بدور المحاسبة القضائية في الحفاظ على المال العام ومكافحة الفساد. وقد أوصت الباحثة بضرورة رفع كفاءة العاملين في مكاتب المراجعة من خلال عقد ورش عمل متخصصة في مجالات المحاسبة القضائية، كذلك العمل على التنسيق والتعاون المستمرين بين الهيئات التنظيمية وهيئات مكافحة الفساد.

6- دراسة Sorunke, 2018 : " أساليب التحقيق في المحاسبة القضائية والمحكمة الناجحة في قضايا الفساد في نيجيريا "

وقد كان الهدف من هذا البحث هو دراسة فعالية تقنيات التحقيق في المحاسبة القضائية في التحقيق في الفساد والملاحقة القضائية في نيجيريا. وقد استُخدمت الدراسة الاستقصائية حيث شملت عينة من المحققين ووكلاء نيابة من هيئات مكافحة الفساد الأربع في نيجيريا والمتمثلة في لجنة الجرائم الاقتصادية والمالية (EFCC) ، ولجنة ممارسات الفساد المستقلة (ICPC) ، ومكتب مدونة قواعد السلوك (CCB) وحدة الاحتيال الخاصة بالشرطة (PSFU).

وكانت ابرز نتائج الدراسة تشير إلى وجود علاقة هامة وإيجابية بين اعتماد أساليب التحقيق في المحاسبة القضائية من ناحية والمقاومة والمحكمة الناجحة في قضايا الفساد في نيجيريا. ولذلك أوصى الباحث بأن تعتمد جميع وكالات مكافحة الفساد في نيجيريا دائما تقنيات وأساليب المحاسبة القضائية في جميع تحقيقاتها المتعلقة بالفساد لكي تتمكن من التوصل إلى أدلة من شأنها أن تكون داعمة لقضايا الفساد في المحاكم.

7- دراسة Sani ,Ibrahim ,Sule 2019 : " أثر المحاسبة القضائية التحقيقية في كشف الاحتيال المالي : دراسة في نيجيريا "

ناقشت هذه الدراسة ما إذا كان لاستخدام وتطبيق المحاسبة القضائية التحقيقية أثر في الكشف عن الاحتيال المالي في نيجيريا. واعتمدت الدراسة على الأدبيات السابقة المتعلقة بالمحاسبة القضائية وتقنيات تطبيقها. وقد تبين من خلال استعراض هذه الورقة أن المحاسبة القضائية لها أثر كبير في الكشف عن الاحتيال المالي. وأشارت أيضا إلى أن التحقيق في المحاسبة القضائية يُعد خطوة إلى الأمام بشأن اكتشاف الاحتيال المالي وغيره من العمليات الاحتيالية في نيجيريا. وفي ضوء ذلك، أوصت الدراسة إلى تشجيع هيئات المحاسبة المهنية ، مثل معاهد المحاسبين القانونيين في نيجيريا ورابطة المحاسبين الوطنيين في نيجيريا ، إضافة إلى الاهتمام بالتخصص في المحاسبة القضائية والذي قد يساعد في الحد من الاحتيال المالي وما يتصل به من أنشطة احتيالية في كل من المنظمات العامة والخاصة في نيجيريا.

التعليق على الدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المحاسبة القضائية، فقد أظهرت الدراسات فعالية مهنة المحاسبة القضائية في ظل التزايد في جرائم الاحتيال المالي في القطاعين العام والخاص، وأشارت إلى ضرورة استخدام التقنيات المتنوعة التي تساعد على اكتشاف عمليات الاحتيال المالي والحد من الفساد، كما تناولت بعض الدراسات إلى ضرورة قيام بعض الجامعات والمؤسسات الأكاديمية المختلفة بإدخال منهج المحاسبة القضائية ضمن خطط التعليم كمادة أساسية، فيما أشارت بعض الدراسات إلى تبني تشريعات ملزمة تنظم عمل المحاسب القضائي، وإلى ضرورة قيام الجهات المعنية والنقابات بالمساءلة المعنية للمحاسبة القضائية حيز التنفيذ.

وبالتالي فإن هذه الدراسة تتميز عن سابقتها بأنه يأتي في بيئة جديدة غير مستقرة تحديدا في ليبيا بهدف إبراز دور المحاسبة القضائية كفرع واسع وغني من فروع المحاسبة حيث تتكامل فيه مختلف العلوم وخصوصا المحاسبة والقانون ويتواصل البحث في الاتجاه ذاته، قاصدا دراسة مدى توافر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية كأداة للتصدي لحالات الاحتيال والفساد المالي في ليبيا، وبالتالي فإن نتائج هذه الدراسة سوف تحقق فائدة للمتعاملين في القطاع المالي والتجاري وتعمل على غرس ثقافة ومفاهيم المحاسبة القضائية وأبعادها المحتملة، مما يدعم دور القطاع القضائي الذي يتكامل فيه الأدوار مع مهنة المحاسبة مستهدفة الحد من الفساد المالي وأساليبه المتنوعة.

الإطار النظري للدراسة

طبيعة ومفهوم المحاسبة القضائية:

المحاسبة القضائية تقوم على أساس مجموعة من مهارات متخصصة متكاملة في المحاسبة والتدقيق، وبراعة ومهارة التحريات وهي تنظر دائما إلى ما وراء الأرقام، حيث توفر تحليلا محاسبيا مناسباً للقضاء يكون أساسه المناقشة والجدل، وتقدم درجة عالية من التأكد وهي شاملة وكافية ويمكن من خلالها الإدلاء برأي مهني مستقل وتقدم تقريرا يساهم في الدعاوي القضائية، كما أنها تطبيق لمهارات التدقيق في ضوء المعرفة بالأمور القانونية المرتبطة بتنفيذ القانون والجدل والدعاوي القضائية ومهنة تجمع بين الخبرة المالية ومهارة التحريات والعمل داخل إطار قانوني يوفر أدلة كافية لضبط الاحتيالات في القوائم المالية. (أمين، سعيد، 2017)

يُنظر إلى المحاسبة القضائية على أنها ممارسة متخصصة في المحاسبة، و في مجال مراجعة الحسابات حيث تُستخدم مهارات التحقيق لتحليل المعلومات المناسبة للاستخدام في المحاكم القانونية. كما تم تعريفها على أنها عملية استخدام المهارات والمعارف المحاسبية للتحقيق في الاحتيال أو اختلاس الأموال وتحليل المعلومات المالية لاستخدامها في الإجراءات القانونية. (Popoola et al. 2016).

كذلك وصفها (Bhasin 2013) بأنها عملية تحقيق خاصة من خلال الاستفادة من المهارات المحاسبية، ومهارات مراجعة الحسابات، ومهارات التحقيق لتحديد مدى الغش المالي في المسائل القانونية.

ويرى (Sorunke 2016) ان المحاسبة القضائية هي تطبيق المفاهيم والتقنيات المحاسبية على المشاكل القانونية. حيث يتطلب ذلك بالإبلاغ في الحالات التي يثبت فيها الاحتيال أو الرشوة أو الاختلاس ويعتبر التقرير دليلا في المحكمة أو في الإجراءات الإدارية. ووفقا لمعهد المحاسبين القانونيين بالولايات المتحدة (AICPA 2014)، تُقدم المحاسبة القضائية التحقيقية إلى حد كبير أهداف

عديدة كتقييم خطر الغش والاحتيال وغيره من الأعمال غير المشروعة , وتقييم مدى كفاية نُظم الرقابة الداخلية , بالإضافة الى تقييم أخلاقيات وسلوك الشركات.

مجالات المحاسبة القضائية:

يمكن تحديد المجالات الرئيسية لتطبيق المحاسبة القضائية في الآتي:(جاسم، 2017، ص352، 351)

- 1- تقديم الاستشارات لحل النزاعات: إذ يقدم رأياً يستند على وقائع معروفة، أما إذا كانت الحقائق غير معروفة فعلى المحاسب القضائي أن يقوم بالتحقيق في موضوع النزاعات ومن ثم تكوين رأي على أساس التحقيقات التي يقوم بها وتشمل هذه الاستشارات أيضاً الاستشارات في مجال التقاضي بشأن المنازعات الناشئة عن المسؤولية المهنية والدعاوي المدنية، وتشمل الاستشارات الخاصة بالمنازعات المسؤولية المهنية تحديد مدى مقدار الخسارة الناجمة عن أحداث المنازعات الخاصة بأداء المهنة مثل التأمين، تأخر البناء، وسرقة الأسرار التجارية، أما النزاعات الخاصة بالمنازعات المدنية فتشمل تقييمات الأعمال التجارية واختلاس الموظف وتقييم الأضرار المادية في القضايا محل النزاع.
- 2- شهادة خبرة في الشؤون المالية: قد يكون المحاسب القضائي بمثابة أحد الخبراء في حالات التقاضي التي تشمل مجالات المحاسبة والشؤون المالية أو في مجال إعداد وتحليل الضرائب أو تقييم الأداء المالي ويسهم في صياغة أسئلة الاستجواب في هذا المجال أو المساعدة في ترجمة الوثائق.
- 3- الاستشارة حول تقييم الأضرار(التسبب بالخسارة) تشمل الاستشارة المقدمة من قبل المحاسب القضائي، إضافة إلى ما سبق التحقيق في حالات تقييم الأضرار وهي أموال تمنح للمدعي نتيجة لضرر ألحقه به المدعي عليه وهنا يتوجب على المحاسب القضائي بأن يقوم بجمع وتحليل المعلومات لتحديد مقدار الضرر ومن ثم تكوين رأي على أساس تحليل معمق.

اجراءات المحاسبة القضائية:

1- تشخيص المشكلة والتخطيط لها جيداً

يتعين على المحاسب القضائي طرح العديد من الأسئلة لتحديد طبيعة المشكلة موضوع البحث، فالبداية هي التعريف بالمشكلة وذلك من خلال العديد من الطرق التي قد تكشف المشكلة من خلال عمل المراجع الداخلي أو المراجع الخارجي أو من خلال عملية الفحص والتقويم.

2- تجميع أدلة الإثبات

تعتبر هذه المرحلة في غاية من الأهمية إذ يتعين على الفاحص التأكد من أدلة الإثبات التي تم تجميعها خلال المرحلة الأولى تشخيص المشكلة والتخطيط الجيد لها، يمكن الاعتماد عليها أو الوثوق بها أو هي مضللة، فإذا كانت مضللة فإنه يتعين إعادة التقويم والتشخيص في المرحلة السابقة. أما إذا كانت البيانات وأدلة الإثبات يمكن الاعتماد عليها والوثوق بها، فإن الخطوة التالية هي تناول كافة مناحي المشكلة وتجميع أدلة الإثبات والمواءمة التي يمكن الرجوع إليها، فأدلة الإثبات تساعد المراجع على الإدلاء برأيه في تقرير المراجعة حول مدى كفاية أدلة الإثبات وطبيعتها.

ويمكن تصنيف أدلة الإثبات إلى إجراءات تحليلية من خلال استخدام أسلوب المقارنة.

- إجراء المطابقات سواء كانت إيجابية أو سلبية من خلال طرف محايد ثالث.
- المستندات من خلال مطابقتها للعمليات التي تمت بالسجلات.
- الاستفسار وذلك بالاعتماد على المعلومات الكتابية الشفوية.
- الملاحظة من خلال متابعة التدقيق الفعلي للعمليات مثل ملاحظة المخزون من المواد أو مدى أداء المخازن لوظائفها.
- الفحص المادي من خلال الحصر والفحص الفعلي.

3- تقويم أدلة الإثبات:

فحص واختبار عملية الاحتيال والخداع فهي درجة عالية من الأهمية وهي تقويم أدلة الإثبات، وكذلك البيانات قبل التوصل إلى النتائج العامة وإعداد التقرير النهائي. فعند تقويم أحد العوامل أو العناصر المؤثرة على عملية الخداع أو الاحتيال يتعين على الفاحص أن يدي برأيه الموضوعي في مدى كفاية أدلة الإثبات يقوم الفاحص بتحديد أدلة الإثبات الأخرى المناسبة للوفاء بأغراض الفحص والتقويم.

4- إعداد التقرير النهائي :

أما في مرحلة إعداد التقرير وبصفة عامة يجب مراعاة اعتبارات إعداد التقرير النهائي وأهمها أن يلجئ المحاسب القضائي إلى أدلة الإثبات التي قام بتجميعها وأن يعد التقرير بلغة صحيحة ودقيقة وأن يتناول التقرير كافة الحقائق حيث لا يقع القارئ في شك من عدم كفاية أدلة الإثبات التي تم تجميعها من خلال الفحص، الملاحظة، الاستفسار والمطابقة وأن إعداد التقرير النهائي هو عرض الحقائق بشكل يساعد على التوصيف الدقيق والاستدلال الموضوعي لنتائج الفحص والتقويم. (منوخ، 2017، ص82،80)

مهارات ومؤهلات المحاسب القضائي:

يعتبر **Bhasin** (2016) أن المحاسبين القضائيين "متخصصين" في النظم المحاسبية والمالية. ومع ذلك، وباستمرار نمو الشركات من حيث الحجم والتعقيد، يتطلب الكشف عن الاحتيال أن يصبح المحاسب القضائي "بارعاً" ومكتسباً عدداً من المهارات والكفاءات المهنية "الأساسية".

وفيما يلي بعض المهارات الواسعة للمحاسب القضائي في مجال المحاسبة القضائية (Ramaswamy, 2005):

- معرفة متعمقة بالبيانات المالية والقدرة على تحليلها بشكل نقدي. وتساعد هذه المهارات في المحاسبة القضائية للكشف عن أنماط غير طبيعية في المعلومات المحاسبية والتعرف على مصدرها.
- فهم شامل لخطط الاحتيال، بما في ذلك على سبيل المثال اختلاس الأصول، وغسيل الأموال والرشوة والفساد الخ....
- القدرة على فهم أنظمة الرقابة الداخلية للشركات، ووضع نظام مراقبة يقيّم المخاطر، ويحقق أهداف الإدارة، ويطلع الموظفين بمسؤولياتهم الرقابية، ويراقب جودة البرنامج بحيث يمكن إجراء التصحيحات والتغييرات اللازمة.

- الكفاءة في استخدام الكمبيوتر ومعرفة أنظمة الشبكات. هذه المهارات تساعد المحاسب القضائي لإجراء التحقيقات في مجال الخدمات المصرفية الإلكترونية ونظم المحاسبة المختلفة.
- معرفة علم النفس من أجل فهم الدوافع الكامنة وراء السلوك الإجرامي ووضع برامج لمنع الاحتيال تحفز وتشجع الموظفين.
- المهارات الشخصية ومهارات الاتصال ، التي تساعد في نشر المعلومات حول السياسات الأخلاقية للشركة وتساعد المحاسب القضائي على إجراء المقابلات والحصول على المعلومات المطلوبة بشدة.
- معرفة شاملة بسياسات حوكمة الشركات والقوانين التي تنظم هذه السياسات ، كذلك وجود معرفة ودراية بالقانون الجنائي والمدني وإجراءات المحاكم.

الفساد المالي

مفهوم الفساد المالي :

إن ظاهرة الفساد المالي ظاهرة عالمية تنخر في جسد المجتمعات مسببا لها الضعف في جميع مناحي الحياة وأكثرها فتكا بالأمن والسلام المجتمعي ذلك لأنها تصيب مفاصل حيوية ومؤثره في الدولة والصحة والتعليم وغيرها من مؤسسات الدولة المختلفة نتيجة الانفتاح العالمي الذي يسمى بعملة الفساد لينطلق الفساد عابرا للحدود من خلال جرائم ترتكب من أفراد عدة وبالتالي استحالة إثبات هويته، لذلك ارتبط انتشار الفساد المالي و النجاح في ضبطه وسيطرة معظم المجتمعات بمدى انتشار حكم القانون وفاعليته، وكونه عنصرا أساسيا من مكونات الثقافة المجتمعية من هنا كانت الملازمة ما بين الفساد المالي والجريمة ومخالفة القانون بصورة عامة ولكن مساوئ الفساد لا تقتصر على تعطيل حكم القانون بل تكاد تظال جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كافة و أبعادها في مجتمع ما، وأصبحت تؤثر بصورة سلبية على العلاقات الاجتماعية مما دفع أعضاء المجتمع إلى تدارك خطر هذه الظاهرة، واللجوء إلى "الشرعية و منطق القانون " اللذان يساعدانا على ضبطها والحد من انتشارها.

والفساد هو نوع من الخروج عن القيم المشتركة للمجتمع، والذي عادة ما يكون لتحقيق مكاسب شخصية تنبع من انحراف القيم وترجمتها إلى سلوكيات منحرفة عن النظام الطبيعي ، وتنتهي بأهداف أخرى غير الأهداف الحقيقية. (Ochulo et al. (2011)

مجالات الفساد:

1- الفساد السياسي :

يتعلق بمحمل الانحرافات المالية والمخالفات والقواعد والأحكام التي تنظم عمل الشيق السياسي (المؤسسات السياسية في الدولة). ومع أن هناك فارق جوهري بين المجتمعات التي تنهج أنظمتها السياسية أساليب الديمقراطية وتوسع المشاركة، وبين الدول التي يكون فيها الحكم شموليا وديكتاتوريا ، ولكن العوامل المشتركة لانتشار الفساد في كلا النوعين من الأنظمة تتمثل في نسق الحكم الفاسد (غير الممثل لعموم الأفراد في المجتمع وغير الخاضع للمساءلة الفعالة من قبلهم) وتشتمل مظاهر الفساد السياسي في : الحكم الشمولي الفاسد وفقدان الديمقراطية وفقدان مشاركة الأفراد وفساد الحكام وسيطرة نظام حكم الدولة على الاقتصاد وتفشي المحسوبية(الوالتلي ،2006) غياب عمل المؤسسات نتيجة لتغلب الفرد على مقدرات الدولة فيطمس السياسة الرقابية في إدارة شؤون الحياة بل يحدث

العكس فيشجع انتشار الفساد السياسي والدكتاتوري، وعدم تفضيل مبدأ العقاب وتطبيق القانون على المخالفين وسوء صياغة اللوائح والنظم والعمل وبالتالي التهرب من تنفيذ القوانين نتيجة للازدواجية وتضارب القوانين. (منتدي الرياض السعودي، 2013، ص 33)

1- الفساد الإداري :

ويتعلق بظاهرة الفساد والانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته في منظومة التشريعات والقوانين والضوابط المنظمة للقيم الفردية. وهنا تشمل مظاهر الامتناع عن أداء العمل أو التراخي وعدم احترام أوقات ومواعيد العمل في الحضور والانصراف وتمضية الوقت في قراءة الصحف واستقبال الزوار وعدم تحمل المسؤولية، وإفشاء أسرار الوظيفة، والمحسوبية في التعيينات الوظيفية والخروج عن العمل الجماعي (الوائلي، 2006) وضعف أجهزة الرقابة ذات العلاقة بمكافحة الفساد وعدم تطبيق نظام المساءلة بشكل دقيق على أجهزة الدولة والتساهل مع المفسدين في جرائم الفساد المالي والإداري وعدم وضوح الاختصاصات والمسؤولية وعدم وضوح العلاقات الوظيفية وعدم الاستقرار القيادي وتغييرها باستمرار، وعدم وجود ولاء للعاملين للشركة نتيجة لغياب المكافأة والحوافز مما يؤدي إلى تحقيق أهدافه الخاصة بدل من تحقيق أهداف الشركة، (منوخ، 2017، ص 63) ومظاهر متعددة ومتداخلة تكون سببا في انتشار بعض المظاهر الأخرى. التي لا ترتقي للإصلاح وسد الفراغات لتطوير التشريعات والقوانين التي تغتنم فرصة الاستفادة من التغييرات بدل الضغط على صناع القرار والمشرعين لمراجعتها وتحديثها باستمرار.، وما سبق يمكن القول أن مظاهر الفساد متعددة ومتداخلة وغالبا ما يكون انتشار أحدها سببا مساعدا على انتشار مظاهر أخرى. (الوائلي، 2006)

1- الفساد الأخلاقي :

يمثل مجمل الانحرافات الأخلاقية والسلوكية المتعلقة بسلوك الموظف الشخصي وتصرفاته، كالقيام بأعمال مخلة بالحياء في أماكن العمل أو أن يجمع بين الوظيفة وأعمال أخرى خارجية دون إذن إدارته، أو أن يستغل السلطة لتحقيق مصلحة شخصية له على حساب المصلحة العامة أو أن يمارس المحسوبية بشكلها الاجتماعي الذي يسمى (المحاباة الشخصية) دون النظر إلى اعتبارات الكفاءة والجدارة سواء حددت هذه المسؤولية من قبل المجتمع أو الشركة. (الوائلي، 2006)

2- الفساد المالي :

هو ما ترتبط به مشكلة البحث و يمثل مجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية المتخصصة بفحص ومراقبة الحسابات و الأموال الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة والشركات، ويمكن ملاحظة مظاهر الفساد في الرشاوي و الاختلاس والتهرب الضريبي وتخصيص الأراضي والمحاباة والمحسوبية في التعليمات الوظيفية، (الوائلي، 2006) وعدم تكامل نظم المعلومات ودورها الرقابي في ضبط المخالفات المالية. (منوخ، 2017، ص 57)

3- الفساد التراكمي:

أهم ما تعانيه إدارات الدولة هو الفساد التراكمي نتيجة غياب الرقابة الإدارية الصارمة وغياب مبدأ التواب والعقاب، فالتجاوزات القانونية والمالية للمسؤولية تشجع كل موظف في مؤسسات الدولة على ارتكاب تجاوزات مماثلة، مما يؤدي إلى تراكم الفساد، وزيادة انتشاره في إدارات الدولة. ومن أنواعه الرشوة، الاحتلاس، السرقة والمحسوبية. (داود، 2015)

أسباب الفساد المالي:

هناك العديد من الأسباب التي قد تساعد على تفشي ظاهرة الفساد المالي في الشركات والتي يمكن تقسيمها على النحو الآتي:
أسباب خارجية:

أ- أسباب سياسية: من الأسباب السياسية التي تؤدي إلى تفشي ظاهرة الفساد هو ضعف الممارسات الديمقراطية وشيوع ظاهرة الاستبدال أو التغيير السياسي والدكتاتوري في العديد من البلدان كما أن قلة الوعي السياسي وعدم معرفة الآليات والنظم الإدارية التي تتم من خلالها ممارسة السلطة بالإضافة إلى عدم وجود عامل الخبرة والكفاءة الإدارية لشؤون الدولة يزيد من ظاهرة انتشار الفساد (الوائلي، 2006) فينقل من ديمقراطي إلى دكتاتوري (والعكس) والذي يخلق جو من عدم استقرار سياسي مما يهيئ جو للفساد المالي أي يهتم بشكل مباشر في تنامي هذه الظاهرة وفي النظم الديمقراطية تكون هناك جهة رقابية خارج سيطرة السلطة التنفيذية تستطيع المحاسبة على أي تجاوزات مالية وإدارية. (منوخ، 2017، ص32)

ب- أسباب اقتصادية: يكمن في الأوضاع الاقتصادية المتردية وكذلك ارتفاع تكاليف المعيشة وقلة الأعمال وعدم توزيع دخول الأفراد كل هذا يساهم في القيام بالفساد (منوخ، 2017)، وغياب الفاعلية الاقتصادية في الدولة حيث أن أغلب العمليات الاقتصادية هي عبارة عن صفقات مشبوهة أو ناتجة عن عمليات السمسرة يقبل الفساد المالي فيها حيزا واسعا وهو ما ينعكس بصورة أو بأخرى على مستوى وبنية الاقتصاد الوطني، إذ ستؤثر هذه العمليات على مدى سير عملية تنفيذ المشاريع وبالتالي على عملية إنتاج (الوائلي، 2006)، الرواتب الغير مجزية لموظفي القطاع العام مما يلجئهم إلى البحث عن مصادر أخرى للدخل، فإن لم يجدوا مصادر مشروعة اضطروا إلى التوسل بالمصادر الغير مشروعة سواء أكان محله المال العام أو أموال المواطنين وزيادة نسبة البطالة لضعف الدورة الاقتصادية والإنتاج الوطني بسبب هدر الثروة العامة أو توزيعها في عمليات الفساد. (العكيلي، 2011، ص7، ص8)

أسباب داخلية:

أ- أسباب اجتماعية: تتمثل الأسباب الاجتماعية انتشار الوساطة والولاء العائلي في توظيف أفراد غير مؤهلين علميا وغير كفؤ، حيث ينتشر بشكل واضح في البلاد العربية لأن الحياة العربية تتقبله ولا تعتبره فساد، حيث يتم تنفيذ هذا النوع باستمرار وإيجاد المبررات السريعة لها. وكذلك افتقاد عدد من الشركات إلى الآليات الاجتماعية التي تتضمن ولاء العاملين لها (داود، 2015)، ولذا تنحرف مواردها بعيدا عن هدفها باتجاه الأغراض الشخصية للأعضاء والتنظيمات الاجتماعية التي يشكلون جزء منها. (منوخ، 2017،

ب- **انعدام التنظيمات للوحدات الإدارية:** تتمثل في تشابك الاختصاصات التنظيمية للوحدات الإدارية وغياب الإجراءات المنظمة للعمل وعدم وضوح الاختصاصات و المسؤوليات الوظيفية والاعتماد على الفردية والشخصية في العمل ، مما يؤدي إلى استغلال الوظيفة العامة ، وعدم عدالة توزيع المناصب (داود،2015) ، وعدم وضوح العلاقة الوظيفية، وعدم استقرار القيادة الإدارية وتغيرها باستمرار وعدم وجود دليل تنظيمي للشركة وهذا يؤدي إلى تفشي سلوك الأاخلاقي في الشركة، من ثم فهو متعلق بعامل الخبرة والكفاءة الإدارية لشؤون الدولة. (منوخ، 2017)

ج- **عدم استقلالية القضاء:** عدم استقلالية القضاء يؤدي إلى انتشار ظاهرة الفساد بمستوى عالي ،حيث يلاحظ في الدول المتقدمة استقلالية القضاء على عمل وأداء النظام السياسي وبالتالي انخفاض نسبة الفساد فيها وهو ما يعطي أبعاد سليمة تتمثل في الحكم الصالح، فاستقلالية القضاء مبدأها يستمد من أهميته في وجود سلطة قضائية مستقلة نزيهة تمارس عملها بشكل عادل وتمتلك سلطة رادعة تمارسها على عموم المجتمع دون تمييز وإشاعة العدل بين أفراد المجتمع.(الوائل، 2006)

د- **ضعف الدور الرقابي على الأعمال:** يظهر الفساد في حالة ضعف الدور الرقابي وعدم القدرة على ممارستها، وعدم تطبيق القانون بالإضافة إلى عدم تفعيل صلاحيات الأجهزة الرقابية على أعمال الجهاز التنفيذي ومحاسبة المقصرين والمخالفين وضعف تنفيذ الأعمال الموكلة إليهم ومحاسبتهم، وعدم استخدام أساليب التكنولوجيا الحديثة في نظم الدولة. (داود،2015)

الدراسة الميدانية

مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع وعينة البحث من مراجعي الحسابات الخارجيين، وموظفي ديوان المحاسبة والخبراء القضائيين في بلدية سرت. حيث قام الباحثان بتوزيع (50) استبانة على المستهدفين، وكان عدد الاستبانات المتحصل عليها 39 استبانة أي بنسبة استجابة 78%.

اختبار ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach):

باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) تم تطبيق معامل الثبات لقياس معامل الاتساق الداخلي لقياس العينة عن طريق معادلة ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach)، وقد أظهرت المعادلة قيمة معامل ألفا كرونباخ لجميع أبعاد القياس المستخدم في هذه الدراسة هو (86.4 %) وهذا يعني أكبر من الحد الأدنى المقبول لمعامل ألفا إحصائياً ، وهذا يعني توفر الثبات الداخلي في وسيلة القياس (نجيب، الرفاعي، 2006، ص265)، كما هو مبين في ادناه.

جدول رقم (1)

نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان

| الثبات | عدد العبارات | البيان |
|--------|--------------|-------------------------|
| 0.864 | 46 | قيمة معامل ألفا كرونباخ |

أساليب المعالجة الإحصائية :

استخدم الباحث نظام (SPSS.V20) لاستخراج النتائج الإحصائية لتحليل البيانات وهي :

- التكرارات والنسب المئوية: لوصف عينة الدراسة.
- معامل الثبات (الفا كرونباخ): لتحديد صدق وثبات المقياس.
- استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
- قياس الفرضيات باستخدام معامل ارتباط بيرسون.

تحليل البيانات عن المشاركين:

جدول رقم (2) يوضح وصف المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة

| المتغير | بدائل الإجابة | التكرار | النسبة |
|---------------|---------------|---------|--------|
| المؤهل العلمي | دبلوم عالي | 3 | 7.7% |
| | بكالوريوس | 23 | 59.0% |
| | ماجستير | 7 | 17.9% |
| | دكتوراه | 6 | 15.4% |
| | المجموع | 39 | 100% |

| | | | |
|-------|----|------------------------|-------------------|
| 82.1% | 32 | محاسبة | التخصص العلمي |
| 7.7% | 3 | إدارة أعمال | |
| 5.1% | 2 | اقتصاد | |
| 5.1% | 2 | تمويل ومصارف | |
| 100% | 39 | المجموع | سنوات الخبرة |
| 38.5% | 15 | أقل من 5 سنوات | |
| 23.1% | 9 | من 5 - 10 سنوات | |
| 58.5% | 15 | أكثر من 10 سنوات | |
| 100% | 39 | المجموع | المركز الوظيفي |
| 7.7% | 3 | صاحب مكتب مراجعة وحيد | |
| 5.1% | 2 | شريك مكتب مراجعة | |
| 12.8% | 5 | مراجع حسابات رئيسي | |
| 10.3% | 4 | مدير مكتب مراجعة | |
| 12.8% | 5 | مساعد مراجع | |
| 25.6% | 10 | موظف في ديوان المحاسبة | |
| 25.6% | 10 | محاسب قضائي | |
| 100% | 39 | المجموع | الشهادة المهنية |
| 2.6% | 1 | أمريكية | |
| 10.3% | 4 | MBA المهنية | |
| 87.2% | 34 | لا يوجد | |
| 100% | 39 | المجموع | |

المصدر : اعداد الباحثان من واقع بيانات برنامج SPSS

- يبين الجدول إن أعلى نسبة هي فئة البكالوريوس بنسبة 59.0%، ثم فئة ماجستير بنسبة 17.9%، ثم يليه فئة دكتوراه بنسبة 15.4%، وأخيراً فئة دبلوم عالي بنسبة 7.7%. وتشير هذه المعلومات أن معظم أفراد العينة من الفئة الجامعية المؤهلة، مما يعطي البحث قوة ومصداقية أكثر.
- يبين الجدول إن أعلى نسبة هي فئة أكثر من 10 سنوات، تليه فئة أقل من 5 سنوات بنسبة 38.5%، وكانت الفئة من 5 - 10 سنوات هي أقل نسبة حيث شكلت 23.1% من عينة البحث.
- يبين الجدول أن تخصص المحاسبة أعلى نسبة من مجموع أفراد عينة الدراسة حيث بلغت 82.1%، يليه تخصص إدارة الأعمال بنسبة 7.7%، ثم اقتصاد وتمويل ومصارف بنسبة متساوية 5.1%.
- يبين الجدول أن أعلى نسبة من مجموع أفراد العينة هم موظفون ديوان المحاسبة والمحاسبين القضائيين حيث بلغت نسبتهم 25.6%، ثم مراجع حسابات رئيسي ومساعد مراجع بنسبة 12.8%، ثم يليه مدير مكتب مراجعة حيث كانت نسبتهم 10.3%، ثم يليه صاحب مكتب مراجعة وحيد بنسبة 7.7%، وأخيراً شريك مكتب مراجعة بنسبة 5.1%.

- يتبين من الجدول أن أعلى نسبة من مجموع أفراد العينة هي للأفراد الذين ليس لهم شهادة مهنية حيث بلغت نسبتهم 87.2%، ثم يليه الشهادة المهنية بنسبة 10.3%، وأخيراً حاملي الشهادة الأمريكية CPA حيث بلغت نسبتهم 2.6%.

تحليل البيانات واختبار الفرضيات :

أولاً: تحليل مستوى متغيرات المحاسبة القضائية و الفساد المالي :

للتعرف علي مستوى متغيرات المحاسبة القضائية والفساد المالي ، تم الاعتماد علي المتوسطات الحسابية لإجابات عينة الدراسة، ليكون مؤشراً على ذلك، وتم تحديد خمسة مستويات لدرجة الممارسة المبينة في الجدول رقم (3).

جدول رقم (3)

مستويات درجة الممارسة لأنماط المحاسبة القضائية والفساد المالي

| درجة الممارسة | منخفضة جداً | منخفضة | متوسطة | مرتفعة | مرتفعة جداً |
|---------------|---------------|------------------|------------------|------------------|---------------|
| المستويات | 1 أقل من 1.80 | 1.80 أقل من 2.60 | 2.60 أقل من 3.40 | 3.40 أقل من 4.20 | 4.20 أقل من 5 |

جدول رقم (4)

التوزيع التكراري والنسب والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الممارسة والوزن النسبي لعبارات مجالات المحاسبة القضائية

| الوزن النسبي | الاتجاه السائد | الانحراف المعياري | المتوسط | غير موافق | | غير موافق بشدة | | موافق | | موافق بشدة | | المحور الأول: مجالات المحاسبة القضائية |
|--------------|----------------|-------------------|---------|-----------|---|----------------|---|-------|---|------------|---|---|
| | | | | ت | % | ت | % | ت | % | ت | % | |
| 90 | مرتفعة جدا | 0.50637 | 4.51 | 0 | % | 0 | % | 0 | % | 19 | % | فحص سندات الصرف والقيد ووصلات القبض من ناحية قانونية. |
| | | | | 0 | % | 0 | % | 0 | % | 48.7 | % | |
| 91 | مرتفعة جدا | 0.55226 | 4.56 | 0 | % | 0 | % | 1 | % | 15 | % | فحص عينة من سندات خاصة بالصفقات ذات المبالغ المالية الكبيرة للتأكد من سلامة استعمال الأموال وفق أبواب الصرف المقررة، بالموازنة العامة للدولة. |
| | | | | 0 | % | 0 | % | 2.6 | % | 38.5 | % | |
| 84 | مرتفعة جدا | 0.80064 | 4.20 | 0 | % | 2 | % | 3 | % | 19 | % | فحص عينة من ملكية الموجودات (سندات ملكية) واضحة تثبتتها في السجلات والتحقق من احتساب قيمتها للتأكد من عدم وجود تحريف قانوني. |
| | | | | 0 | % | 5.1 | % | 7.7 | % | 48.7 | % | |

| | | | | | | | | | | | | | | |
|----|------------|---------|------|---|---|-----|---|------|---|------|---|------|---|---|
| 88 | مرتفعة جدا | 0.71139 | 4.38 | 0 | ت | 1 | ت | 2 | ت | 17 | ت | 19 | ت | فحص قدرة الوحدة الاقتصادية على ممارسة نشاطها وتحقيق الاستخدام الامثل للموارد المتاحة واهدافها، وسلامة ادارة الاموال العامة، للتأكد من عدم وجود تلاعب. |
| | | | | 0 | % | 2.6 | % | 5.1 | % | 43.6 | % | 48.7 | % | |
| 90 | مرتفعة جدا | 0.50637 | 4.51 | 0 | ت | 0 | ت | 0 | ت | 19 | ت | 20 | ت | يطابق المحاسب القضائي السجلات المحاسبية مع كشف المصرف لكشف حالات الفساد، وإساءة استخدام الاموال. |
| | | | | 0 | % | 0 | % | 0 | % | 48.7 | % | 51.3 | % | |
| 88 | مرتفعة جدا | 0.67738 | 4.41 | 0 | ت | 0 | ت | 4 | ت | 15 | ت | 20 | ت | يطلع على سجل الإيرادات لكل عملية للتأكد من تثبيتها بصورة صحيحة وعدم وجود تلاعب |
| | | | | 0 | % | 0 | % | 10.3 | % | 38.5 | % | 51.3 | % | |
| 88 | مرتفعة جدا | 0.78532 | 4.41 | 0 | ت | 2 | ت | 1 | ت | 15 | ت | 21 | ت | يحصل على كافة التأييدات الضرورية للحساب الجاري والاعتماد المستندي. |
| | | | | 0 | % | 5.1 | % | 2.6 | % | 38.5 | % | 53.8 | % | |
| 88 | مرتفعة جدا | 0.67738 | 4.41 | 0 | ت | 0 | ت | 4 | ت | 15 | ت | 20 | ت | يتأكد من فصل الوظائف للعاملين عند أستلام النقدية وإيداعها. |
| | | | | 0 | % | 0 | % | 10.3 | % | 38.5 | % | 51.3 | % | |
| 89 | مرتفعة جدا | 0.41311 | 4.42 | | | | | | | | | | | الاجمالي |

يتبين من الجدول رقم (4) الآتي:

- الفقرة رقم (1):** يلاحظ بأن ما نسبته 51.3% موافق بشدة وأن نسبة 48.7% موافق فيما يخص فحص سندات الصرف والقيود ووصلات القبض من ناحية قانونية.
- الفقرة رقم (2):** تشير بأن (59.0%) موافق بشدة و (38.5%) موافق فيما يتعلق بأن فحص عينة من سندات خاصة بالصفقات ذات المبالغ المالية الكبيرة للتأكد من سلامة استعمال الاموال وفق أبواب الصرف المقررة، بالموازنة العامة للدولة.
- الفقرة رقم (3):** بلغت نسبة موافق بشدة (38.5%) ونسبة موافق (48.7%) من حيث أن فحص عينة من ملكية الموجودات (سندات ملكية) وصحة تثبيتها في السجلات والتحقق من احتساب قيمتها للتأكد من عدم وجود تحريف قانوني.
- الفقرة رقم (4):** توضح بأن نسبة (48.7%) موافق بشدة و (43.6%) موافق فيما يتعلق بفحص قدرة الوحدة الاقتصادية على ممارسة نشاطها وتحقيق الاستخدام الامثل للموارد المتاحة واهدافها، وسلامة ادارة الاموال العامة، للتأكد من عدم وجود تلاعب.
- الفقرة رقم (5):** يطابق المحاسب القضائي السجلات المحاسبية مع كشف المصرف لكشف حالات الفساد، وإساءة استخدام الاموال. حيث بلغت نسبة موافق بشدة (51.3%) ونسبة موافق (48.7%).

الفقرة رقم (6): يطلع المراجع على سجل الإيرادات لكل عملية للتأكد من تثبيتها بصورة صحيحة وعدم وجود تلاعب حيث بلغت نسبة موافق بشدة (51.3%) وموافق (38.5%).

الفقرة رقم (7): تشير بأن نسبة (53.8%) موافق بشدة و (38.5%) موافق فيما يتعلق بأن المراجع يحصل على كافة التأييدات الضرورية للحساب الجاري والاعتماد المستندي.

الفقرة رقم (8): يتأكد المراجع من فصل الوظائف للعاملين عند استلام النقدية وإيداعها حيث بلغت نسبة موافق بشدة (51.3%) ونسبة موافق (38.5%).

كما يتضح من الجدول (4) بشكل عام أن مفردات عينة البحث قد أظهرت اتجاهها عاما نحو الموافقة علىيجابية المحور الأول، وبمتوسط حسابي قدره (4.42) وهو أكبر من المتوسط الفرضي (3) وبانحراف معياري قدره (0.41311) وهو أقل من الواحد الصحيح وهذا يدل على عدم تشتت الاجابات، وبوزن نسبي 89% وهو أعلى من الوزن النسبي المحايد 60%، وتتراوح درجة الموافقة على فقرات هذا المحور بين (4.20-4.56) وهي مرتفعة جدا، وجميعها تنتمي إلى مجال الاتفاق، أي أن المستجوبين يوافقون على جميع فقرات هذا المحور. واتضح أن أكثر العبارات أهمية في الإجابة هي العبارة الثانية بمتوسط حسابي قدره (4.56)، في حين كانت أقل العبارات في درجة الموافق هي العبارة الثالثة بمتوسط حسابي قدره (4.20).

جدول رقم (5)

التوزيع التكراري والنسب والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الممارسة والوزن النسبي لعبارات اجراءات المحاسبة القضائية

| الوزن النسبي | درجة الممارسة | الانحراف المعياري | المتوسط | غير موافق بشدة | | غير موافق | | محايد | | موافق | | موافق بشدة | | المحور الثاني: إجراءات المحاسبة القضائية |
|--------------|---------------|-------------------|---------|----------------|------|-----------|-----|-------|------|-------|------|------------|------|--|
| | | | | ت | % | ت | % | ت | % | ت | % | ت | % | |
| 89 | مرتفعة جدا | 0.64262 | 4.46 | 0 | 0 | 0 | 0 | 3 | 7.7 | 15 | 38.5 | 21 | 53.8 | يقوم المحاسب القضائي بمقابلة الاطراف ذات الصلة من خلال الاجتماع بهم لغرض فهم الحقائق والمزاعم والقضايا المطروحة. |
| | | | | ت | % | ت | % | ت | % | ت | % | ت | % | |
| 74 | مرتفعة | 1.16864 | 3.71 | 3 | 7.7 | 3 | 7.7 | 6 | 15.4 | 17 | 43.6 | 10 | 25.6 | يقوم بفحص وتحليل النزاعات والادعاءات لغرض الوصول الى الحقائق ورصد كافة المشاكل الخطيرة |
| | | | | ت | % | ت | % | ت | % | ت | % | ت | % | |
| 58 | متوسطة | 1.58604 | 2.89 | 14 | 35.9 | 2 | 5.1 | 3 | 7.7 | 14 | 35.9 | 6 | 15.4 | يساعد المحققين في وضع الاسئلة عند التحقيق الأولي للموضوعات محل النزاع مع الاطراف ذات الصلة، ووضع خطة عمل للتأكد من صحة |
| | | | | ت | % | ت | % | ت | % | ت | % | ت | % | |

| الادعاءات. | | | | | | | | | | | | | | |
|------------|------------|---------|------|---|---|------|---|-----|---|------|---|------|---|--|
| 76 | مرتفعة | 0.94233 | 3.82 | 0 | ت | 6 | ت | 3 | ت | 22 | ت | 8 | ت | دعم التقاضي يتطلب توفير معلومات مالية ذات طبيعة تحليلية وهذه المعلومات تحتاج الى تثبيت من مدى مواعمتها وبقائها للاستخدام في المجال القضائي. |
| | | | | 0 | % | 15.4 | % | 7.7 | % | 56.4 | % | 20.5 | % | |
| 82 | مرتفعة | 0.83932 | 4.07 | 0 | ت | 3 | ت | 3 | ت | 21 | ت | 12 | ت | يعمل للحصول على جمع أدلة أثبات والتحقق من كونها فعالة ويمكن الاعتماد عليها وإظهارها في الوقت المناسب. |
| | | | | 0 | % | 7.7 | % | 7.7 | % | 53.8 | % | 35.8 | % | |
| 88 | مرتفعة جدا | 0.49831 | 4.41 | 0 | ت | 0 | ت | 0 | ت | 23 | ت | 16 | ت | اعداد التقرير النهائي مبينا فيه نطاق التحقيق، والمنهج المستخدم، والقيود المفروضة، على النطاق والنتائج وآراء المحاسب القضائي إضافة إلى الجداول والرسومات وأدلة الإثبات التي جمعها دون اغفال أي حقائق حتى لا يسمح بالظعن بسلامة التقرير. |
| | | | | 0 | % | 0 | % | 0 | % | 59.0 | % | 41.0 | % | |
| 78 | مرتفعة | 0.48759 | 3.89 | | | | | | | | | | | الإجمالي |

يتمين من الجدول رقم (5) الآتي:

الفقرة رقم (1): يقوم المحاسب القضائي بمقابلة الاطراف ذات الصلة من خلال الاجتماع بهم لغرض فهم الحقائق والمزاعم والقضايا المطروحة حيث بلغت نسبة موافق بشدة (53.8%) ونسبة موافق (38.5%).

الفقرة رقم (2): توضح بأن (25.6%) موافق بشدة و (43.6%) موافق فيما يخص بأن المحاسب القضائي يقوم بفحص وتحليل النزاعات والادعاءات لغرض الوصول الى الحقائق ورصد كافة المشاكل الخطيرة. بينما بلغت نسبة محايد (15.4%).

الفقرة رقم (3): بلغت نسبة موافق بشدة (15.4%) ونسبة موافق (35.9%) من حيث أن المحاسب القضائي يساعد المحققين في وضع الاسئلة عند التحقيق الأولي للموضوعات محل النزاع مع الاطراف ذات الصلة، ووضع خطة عمل للتأكد من صحة الادعاءات، بينما بلغت نسبة غير موافق بشدة (5.1%) وغير موافق نسبة (35.9%).

الفقرة رقم (4): تشير بأن نسبة (20.5%) موافق بشدة و (56.4%) موافق فيما يتعلق بأن دعم التقاضي يتطلب توفير معلومات مالية ذات طبيعة تحليلية وهذه المعلومات تحتاج الى تثبيت من مدى مواعمتها وبقائها للاستخدام في المجال القضائي.

الفقرة رقم (5): يعمل المحاسب القضائي للحصول على جمع أدلة أثبات والتحقق من كونها فعالة ويمكن الاعتماد عليها واطهارها في الوقت المناسب حيث بلغت نسبة موافق بشدة (35.8%) ونسبة موافق (53.8%) بينما بلغت نسبة محايد (7.7%).

الفقرة رقم (6): توضح بأن (41.0%) موافق بشدة و (59.0%) موافق فيما يخص اعداد التقرير النهائي مبينا فيه نطاق التحقيق، والمنهج المستخدم، والقيود المفروضة، على النطاق والنتائج وآراء المحاسب القضائي إضافة إلى الجداول والرسومات وأدلة الاثبات التي جمعها دون اغفال أي حقائق حتى لا يسمح بالظن بسلامة التقرير.

كما يتضح من الجدول (5) بشكل عام أن مفردات عينة البحث قد أظهرت اتجاهها عاما نحو الموافقة على ايجابية الخور الثاني، وذلك بمتوسط حسابي قدره (3.89)، وانحراف معياري قدره (0.48759) وهو أقل من الواحد الصحيح وهذا يدل على عدم تشتت الاجابات، وبوزن نسبي 78% وهو أعلى من الوزن النسبي المحايد 60%، وتتراوح درجة الموافقة (الممارسة) على فقرات هذا الخور بين (2.89-4.46) وهي مرتفعة، وجميعها تنتمي إلى مجال الاتفاق، أي أن المستجوبين يوافقون على جميع فقرات هذا الخور. واتضح أن أكثر العبارات أهمية في الإجابة هي العبارة الأولى بمتوسط حسابي قدره (4.46)، في حين كانت أقل العبارات في درجة الموافق هي العبارة الثالثة بمتوسط حسابي قدره (2.89).

جدول رقم (6)

التوزيع التكراري والنسب والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الممارسة والوزن النسبي لعبارات معرفة ومهارات المحاسب القضائي

| الوزن النسبي | الاتجاه السائد | الانحراف المعياري | المتوسط | غير موافق بشدة | | غير موافق | | محايد | | موافق | | موافق بشدة | | المحور الثالث: معرفة ومهارات المحاسب القضائي |
|--------------|----------------|-------------------|---------|----------------|---|-----------|---|-------|------|-------|------|------------|--|--|
| | | | | ت | % | ت | % | ت | % | ت | % | ت | % | |
| 92 | مرتفعة جدا | 0.49286 | 4.61 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 15 | 24 | 24 | 61.5 | ينبغي أن يكون هناك محاسبين قضائيين مؤهلين التأهيل الكافي لممارسة مجالات المحاسبة القضائية. |
| | | | | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 38.5 | 61.5 | 61.5 | 61.5 | |
| 86 | مرتفعة جدا | 0.51035 | 4.28 | 0 | 0 | 0 | 0 | 1 | 2.6 | 26 | 12 | 30.8 | ينبغي أن يكون المحاسب القضائي على معرفة بالتطورات في علم المحاسبة والتدقيق وخاصة ما يتعلق منها بالمعايير المحاسبية والتدقيقية السارية. | |
| | | | | 0 | 0 | 0 | 0 | 2.6 | 66.7 | 66.7 | 30.8 | 30.8 | 30.8 | |
| 88 | مرتفعة جدا | 0.59007 | 4.38 | 0 | 0 | 0 | 0 | 2 | 5.1 | 20 | 17 | 43.6 | يكون المحاسب القضائي ملم ومطلع على التغيرات التي تحدث في القانون والتشريعات ذات الصلة. | |
| | | | | 0 | 0 | 0 | 0 | 5.1 | 51.3 | 51.3 | 43.6 | 43.6 | 43.6 | |

| | | | | | | | | | | | | | | |
|----|------------|---------|------|---|---|------|---|-----|---|------|---|------|---|--|
| 86 | مرتفعة جدا | 0.88700 | 4.28 | 0 | ت | 3 | ت | 2 | ت | 15 | ت | 19 | ت | يكون المحاسب القضائي لديه الخبرة الكافية بنظم التقاضي أمام المحاكم بمختلف درجاتها. |
| | | | | 0 | % | 7.7 | % | 5.1 | % | 38.5 | % | 48.7 | % | |
| 85 | مرتفعة جدا | 0.77668 | 4.23 | 0 | ت | 2 | ت | 2 | ت | 20 | ت | 15 | ت | يكون للمحاسب القضائي المعرفة بأساليب التحقيق والتحريري الميداني والقانوني ولديه مهارات عالية تنظيمية. |
| | | | | 0 | % | 5.1 | % | 5.1 | % | 51.3 | % | 38.5 | % | |
| 88 | مرتفعة جدا | 0.59007 | 4.38 | 0 | ت | 0 | ت | 2 | ت | 20 | ت | 17 | ت | يمتلك المحاسب القضائي مهارات الاتصالات الشفوية والكتابية فضلا عن سعة الصدر والاصغاء والاستماع للآخرين. |
| | | | | 0 | % | 0 | % | 5.1 | % | 51.3 | % | 43.6 | % | |
| 85 | مرتفعة جدا | 0.90209 | 4.23 | 0 | ت | 3 | ت | 3 | ت | 15 | ت | 18 | ت | يمتلك المحاسب القضائي مهارات التفاوض وتقديم الخدمات الاستشارية القانونية والقضائية والتحقيقية فيما يتعلق بحالات الفساد المالي. |
| | | | | 0 | % | 7.7 | % | 7.7 | % | 38.5 | % | 46.2 | % | |
| 78 | مرتفعة | 0.48759 | 3.89 | 0 | ت | 6 | ت | 2 | ت | 21 | ت | 10 | ت | يقوم المحاسب القضائي بالمساعدة في التحقيقات الخاصة بالجرائم التجارية ودعم القضاء اثناء حل النزاعات |
| | | | | 0 | % | 15.4 | % | 5.1 | % | 53.8 | % | 25.6 | % | |
| 85 | مرتفعة جدا | 0.78532 | 4.25 | 0 | ت | 2 | ت | 2 | ت | 19 | ت | 16 | ت | يكون للمحاسب القضائي خبرة في النظم المحاسبية والبرمجيات المحاسبية. |
| | | | | 0 | % | 5.1 | % | 5.1 | % | 48.7 | % | 41.0 | % | |
| 86 | مرتفعة جدا | 0.31509 | 4.28 | | | | | | | | | | | الإجمالي |

يتبين من الجدول رقم (6) الآتي:

الفقرة رقم (1): من الملاحظ أنه كانت جميع إجابات مفردات العينة واقعة ما بين موافق بشدة وموافق أي بنسبة 100% بضرورة أن يكون هناك محاسبين قضائيين مؤهلين التأهيل الكافي لممارسة مجالات المحاسبة القضائية.

الفقرة رقم (2): يلاحظ أن ما نسبته 97.5% من إجابات مفردات العينة تركزت ما بين موافق بشدة وموافق، فيما يتعلق بأن المحاسب القضائي يجب أن يكون على معرفة بالتطورات في علم المحاسبة والتدقيق وخاصة ما يتعلق منها بالمعايير المحاسبية والتدقيقية السارية.

الفقرة رقم (3): توضح إذا ما كان المحاسب القضائي ملم ومطلع على التغييرات التي تحدث في القانون والتشريعات ذات الصلة. حيث كانت الإجابات لعينة البحث (43.6%) موافق بشدة و (51.3%) موافق ، في حين أن (5.1%) فيها نوع من الحياد.

الفقرة رقم (4): يتضح أن إجابات مفردات العينة تركزت ما بين موافق بشدة وموافق وذلك بنسبة 87.2% تؤكد أنه يجب أن يتوفر المحاسب القضائي على الخبرة الكافية بنظم التقاضي أمام المحاكم بمختلف درجاتها.

الفقرة رقم (5): من الملاحظ أنه كانت غالبية إجابات مفردات العينة واقعة ما بين موافق بشدة وموافق أي بنسبة 89.8% فيما يخص أن المحاسب القضائي يتوافر على المعرفة بأساليب التحقيق والتحري الميداني والقانوني ولديه مهارات عالية تنظيمية.

الفقرة رقم (6): تشير بأن نسبة (43.6%) موافق بشدة و (51.3%) موافق فيما يتعلق بأن المحاسب القضائي يمتلك مهارات الاتصالات الشفوية والكتابية فضلا عن سعة الصدر والاصغاء والاستماع للآخرين.

الفقرة رقم (7): تدل هذه الفقرة أن المحاسب القضائي يمتلك مهارات التفاوض وتقديم الخدمات الاستشارية القانونية والقضائية والتحقيقية فيما يتعلق بحالات الفساد المالي حيث أن هناك نسبة (46.2%) موافق بشدة و (38.5%) موافق، وأن نسبة (7.7%) من الإجابات فيها نوع من الحياد.

الفقرة رقم (8): هل يقوم المحاسب القضائي بالمساعدة في التحقيقات الخاصة بالجرائم التجارية ودعم القضاء أثناء حل النزاعات وكانت الإجابة بنسبة (25.6%) موافق بشدة و (53.8%) موافق على وجود مساعدة، وأن (5.1%) محايد.

الفقرة رقم (9): توضح أن للمحاسب القضائي خبرة في النظم المحاسبية والبرمجيات المحاسبية. حيث كانت الإجابات لعينة البحث بنسبة (41.0%) موافق بشدة و (48.7%) موافق ، و (5.1%) محايد في الإجابة.

كما يتضح من الجدول (6) أن مفردات عينة البحث قد أظهرت اتجاهها عاما نحو الموافقة على الإيجابية المحور الثالث، وذلك بمتوسط حسابي قدره (4.28)، وانحراف معياري قدره (0.31509) وهو أقل من الواحد الصحيح وهذا يدل على عدم تشتت الاجابات، وبوزن نسبي 86% وهو أعلى من الوزن النسبي المحايد 60%، وتتراوح درجة الموافقة على فقرات هذا المحور بين (3.89-4.61) وهي مرتفعة جدا، وجميعها تنتمي إلى مجال الاتفاق، أي أن المستجوبين يوافقون على جميع فقرات هذا المحور . واتضح أن أكثر العبارات أهمية في الإجابة هي العبارة الأولى بمتوسط حسابي قدره (4.61)، في حين كانت أقل العبارات في درجة الموافق هي العبارة الثامنة بمتوسط حسابي قدره (3.89)

جدول رقم (7)

التوزيع التكراري والنسب والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الممارسة والوزن النسبي لعبارات معرفة ومهارات المحاسب القضائي

| الوزن النسبي | الاتجاه السائد | الانحراف المعياري | المتوسط | غير موافق بشدة | | غير موافق | | محايد | | موافق | | موافق بشدة | | المحور الرابع: التأهيل العلمي والعملي للمحاسب القضائي |
|--------------|----------------|-------------------|---------|----------------|---|-----------|---|-------|---|-------|---|------------|---|--|
| | | | | ت | % | ت | % | ت | % | ت | % | ت | % | |
| 87 | مرتفعة جدا | 0.62126 | 4.33 | 0 | ت | 0 | ت | 3 | ت | 20 | ت | 16 | ت | يجب على المحاسب القضائي أن يمتلك مؤهلات علمية في التمويل، المحاسبية، وتقنية المعلومات. |
| | | | | 0 | % | 0 | % | 7.7 | % | 51.3 | % | 41.0 | % | |
| 86 | مرتفعة جدا | 0.7930 | 4.28 | 0 | ت | 2 | ت | 2 | ت | 18 | ت | 17 | ت | يجب على المحاسب القضائي أن يمارس المهنة بشكل فعلي ومستمر ويتم تقييمه بواسطة الجهات المهنية كل 3 سنوات على الأقل. |
| | | | | 0 | % | 5.1 | % | 5.1 | % | 46.2 | % | 43.6 | % | |
| 86 | مرتفعة جدا | 0.49448 | 4.28 | 1 | ت | 2 | ت | 1 | ت | 16 | ت | 19 | ت | يجب على المحاسب القضائي مراجعة الحسابات داخليا وخارجيا قبل ان يصبح محاسبا قضائيا. |
| | | | | 2.6 | % | 5.1 | % | 2.6 | % | 41.0 | % | 48.7 | % | |
| 85 | مرتفعة جدا | 1.06281 | 4.23 | 2 | ت | 2 | ت | 0 | ت | 16 | ت | 19 | ت | يجب ان يتوفر لدى المحاسب القضائي تأهيل علمي وعملي يختلف عن المحاسب الذي يعد القوائم المالية لمنع الاحتيال المالي والخداع... الخ |
| | | | | 5.1 | % | 5.1 | % | 0 | % | 41.0 | % | 48.7 | % | |
| 78 | مرتفعة | 1.34526 | 3.92 | 5 | ت | 2 | ت | 0 | ت | 16 | ت | 16 | ت | يجب ان يمتلك المحاسب القضائي بعض المعارف الاساسية في علم النفس من اجل تعزيز قدرته في التحقيق مع المشتبه عملية أو الشاهد لكشف الاحتيال. |
| | | | | 12.8 | % | 5.1 | % | 0 | % | 41.0 | % | 41.0 | % | |
| 82 | مرتفعة | 1.03580 | 4.07 | 0 | ت | 6 | ت | 1 | ت | 16 | ت | 16 | ت | ان يتوافر لدى المحاسب القضائي التميز والخبرة العالية والقدرة على الاقتناع ومهارة الاتصال الفعال. |
| | | | | 0 | % | 15.4 | % | 2.6 | % | 41.0 | % | 41.0 | % | |
| 82 | مرتفعة | 1.03580 | 4.07 | 0 | ت | 6 | ت | 1 | ت | 16 | ت | 16 | ت | يجب ان يتوافر لدى المحاسب القضائي التفهم العميق للمعاملات المحاسبية |
| | | | | 0 | % | 15.4 | % | 2.6 | % | 41.0 | % | 41.0 | % | |

| والمقدرة على الجدل والتحليل والتقييم وتأييد الدعاوي. | | | | | | | | | | | | | | |
|--|--------|---------|------|---|---|------|---|---|---|------|---|------|---|--|
| 82 | مرتفعة | 1.02070 | 4.10 | 0 | ت | 6 | ت | 0 | ت | 17 | ت | 16 | ت | يجب ان يتوافر لدى المحاسب القضائي شهادة مهنية معتمدة من الجهات المتعارف عليها بعد ان كان قد تحصل عليها من الدورات التدريبية والبرامج المتخصصة. |
| | | | | 0 | % | 15.4 | % | 0 | % | 43.6 | % | 41.0 | % | |
| 83 | مرتفعة | 0.54498 | 4.16 | | | | | | | | | | | الاجمالي |

يتبين من الجدول رقم (7) الآتي:

الفقرة رقم (1): توضح هذه الفقرة بأنه يجب على المحاسب القضائي أن يمتلك مؤهلات علمية في التمويل، الحاسبة، وتقنية المعلومات حيث كانت إجابات عينة البحث (41.0%) موافق بشدة و(51.3%) موافق، وأن (7.7%) محايد.

الفقرة رقم (2): يجب على المحاسب القضائي أن يمارس المهنة بشكل فعلي ومستمر ويتم تقييمه بواسطة الجهات المهنية كل 3 سنوات على الأقل. حيث كانت الإجابات لعينة البحث بنسبة (43.6%) موافق بشدة و (46.2%) موافق، و(5.1%) محايد في الإجابة.

الفقرة رقم (3): توضح بأنه يجب على المحاسب القضائي مراجعة الحسابات داخليا وخارجيا قبل ان يصبح محاسبا قضائيا و كانت إجابات عينة البحث(48.7%) موافق بشدة وأن هناك (41.0%) موافق.

الفقرة رقم (4): يوضح بأن (48.7%) موافق و (41.0%) موافق بشدة على أنه يجب ان يتوفر لدى المحاسب القضائي تأهيل علمي وعملي يختلف عن المحاسب الذي يعد القوائم المالية لمنع الاحتيال المالي والخداع...إلخ.

الفقرة رقم (5): توضح بأنه يجب ان يمتلك المحاسب القضائي بعض المعارف الاساسية في علم النفس من اجل تعزيز قدرته في التحقيق مع المشتبه عملية أو الشاهد لكشف الاحتيال و كانت الإجابة بنسبة (41.0%) موافق بشدة و (41.0%) موافق، وأن هناك حوالي (5.1%) و (12.8%) غير موافق بشدة.

الفقرة رقم (6): يلاحظ أن نسبة 82% من إجابات مفردات العينة تركزت في خانة موافق بشدة وموافق، فيما يتعلق بأنه يجب يتوافر لدى المحاسب القضائي التميز والخبرة العالية والقدرة على الافئاع ومهارة الاتصال الفعال، فيما بلغت نسبة غير موافق (15.4%).

الفقرة رقم (7): توضح بأن (41.0%) موافق بشدة و (41.0%) موافق على أنه يجب ان يتوافر لدى المحاسب القضائي التفهم العميق للعمليات الحاسبية والمقدرة على الجدل والتحليل والتقييم وتأييد الدعاوي.

الفقرة رقم (8): تبين بأن (41.0%) موافق بشدة ونسبة (43.6%) موافق على أنه يجب ان يتوافر لدى المحاسب القضائي شهادة مهنية معتمدة من الجهات المتعارف عليها بعد ان كان قد تحصل عليها من الدورات التدريبية والبرامج المتخصصة.

كما يتضح من الجدول (7) وبشكل عام أن مفردات عينة البحث قد أظهرت اتجاهها عاما نحو الموافقة على ايجابية المحور الرابع، وذلك بمتوسط حسابي قدره (4.16)، وانحراف معياري قدره (0.54498) وهو أقل من الواحد الصحيح وهذا يدل على عدم تشتت

الاجابات، وبوزن نسبي 83% وهو أعلى من الوزن النسبي المحايد 60%، وتراوح درجة الموافقة على فقرات هذا المحور بين (3.92-4.33) وهي مرتفعة، وجميعها تنتمي إلى مجال الاتفاق، أي أن المستجوبين يوافقون على جميع فقرات هذا المحور . واتضح أن أكثر العبارات أهمية في الإجابة هي العبارة الأولى بمتوسط حسابي قدره (4.33)، في حين كانت أقل العبارات في درجة الموافقة هي العبارة الخامسة بمتوسط حسابي قدره (3.92).

جدول رقم (8)

التوزيع التكراري والنسب والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الممارسة والوزن النسبي لعبارات الفساد المالي

| الوزن النسبي | الاتجاه السائد | الانحراف المعياري | المتوسط | غير موافق بشدة | | غير موافق | | محايد | | موافق | | موافق بشدة | | المتغير التابع: الحد الفساد المالي |
|--------------|----------------|-------------------|---------|----------------|---|-----------|---|-------|---|-------|---|------------|---|---|
| | | | | ت | % | ت | % | ت | % | ت | % | ت | % | |
| 84 | مرتفعة جدا | 0.95089 | 4.20 | 0 | ت | 4 | ت | 2 | ت | 15 | ت | 18 | ت | تسهم الهيئات الرقابية بنشر الثقافة والوقاية من الفساد واعتماد الجانب التحقيقي الردعي والتصدي للفساد المالي والحد منه. |
| | | | | 0 | % | 10.3 | % | 5.1 | % | 38.5 | % | 46.2 | % | |
| 83 | مرتفعة | 0.92280 | 4.12 | 0 | ت | 4 | ت | 2 | ت | 18 | ت | 15 | ت | تعزيز الهيئات الرقابية اجراءات الضبط والسيطرة والرقابة في جميع دوائر الدولة بتعزيز قدرة الادارة على السيطرة والحد من مخاطر الفساد المالي. |
| | | | | 0 | % | 10.3 | % | 5.1 | % | 46.2 | % | 38.5 | % | |
| 81 | مرتفعة | 1.20279 | 4.02 | 4 | ت | 0 | ت | 3 | ت | 16 | ت | 16 | ت | ان عمليات الاحتيال في الكشوفات المالية وسوء استعمال الاصول والفساد منتشر في الوحدات الاقتصادية. |
| | | | | 10.3 | % | 0 | % | 7.7 | % | 41.0 | % | 41.0 | % | |
| 89 | مرتفعة جدا | 0.60027 | 4.46 | 0 | ت | 0 | ت | 2 | ت | 17 | ت | 20 | ت | تتطلب مكافحة الفساد المالي تضافر جهود جميع الجهات ولا تقتصر على الهيئة الرقابية. |
| | | | | 0 | % | 0 | % | 5.1 | % | 43.6 | % | 51.3 | % | |
| 90 | مرتفعة جدا | 0.50637 | 4.51 | 0 | ت | 0 | ت | 0 | ت | 19 | ت | 20 | ت | توجيه عقوبات رادعة تجاه مرتكبي حالات الفساد وعدم التراخي في تطبيق القانون وفرض العقوبات الصارمة. |
| | | | | 0 | % | 0 | % | 0 | % | 48.7 | % | 51.3 | % | |
| 89 | مرتفعة جدا | 0.64262 | 4.46 | 0 | ت | 0 | ت | 3 | ت | 15 | ت | 21 | ت | يؤدي خرق القوانين والانظمة والتعليمات والاهمال والتقصير |
| | | | | 0 | % | 0 | % | 7.7 | % | 38.5 | % | 53.8 | % | |

| الى ضياع والهدر في الاموال العامة. | | | | | | | | | | | | | | |
|------------------------------------|------------|---------|------|------|---|------|---|------|---|------|---|------|---|--|
| 86 | مرتفعة جدا | 0.88700 | 4.28 | 0 | ت | 3 | ت | 2 | ت | 15 | ت | 19 | ت | ان عدم الاهتمام بوسائل الافصاح وعدم اتاحة اكبر قدر من المعلومات عن الموازنة العامة يسهم في سهولة انتشار الفساد المالي. |
| | | | | 0 | % | 7.7 | % | 5.1 | % | 38.5 | % | 48.7 | % | |
| 78 | مرتفعة | 1.15587 | 3.92 | 0 | ت | 9 | ت | 0 | ت | 15 | ت | 15 | ت | ضعف المشاركة السياسية في مكافحة الفساد يؤدي الى غياب الثقة بالمؤسسات العامة واجهزة الرقابة والمساءلة والشفافية. |
| | | | | 0 | % | 23.1 | % | 0 | % | 38.5 | % | 38.5 | % | |
| 80 | مرتفعة | 1.07606 | 4.00 | 1 | ت | 4 | ت | 4 | ت | 15 | ت | 15 | ت | تعد المسائلة احد العناصر الاستراتيجية في مكافحة الفساد المالي وتحسين الاداء. |
| | | | | 2.6 | % | 10.3 | % | 10.3 | % | 38.5 | % | 38.5 | % | |
| 84 | مرتفعة | 1.18925 | 4.17 | 4 | ت | 0 | ت | 0 | ت | 16 | ت | 19 | ت | ان شفافية العمل الحكومي تقلل فرص الهدر او الفساد في الانفاق وبالتالي توفير الموارد المتاحة لتنشيط الاقتصاد. |
| | | | | 10.3 | % | 0 | % | 0 | % | 41.0 | % | 48.7 | % | |
| 84 | مرتفعة جدا | 0.38721 | 4.21 | | | | | | | | | | | الاجمالي |

يتبين من الجدول رقم (8) الآتي:

الفقرة رقم (1): توضح إذا ما كانت مساهمة للهيئات الرقابية بنشر الثقافة والوقاية من الفساد واعتماد الجانب التحقيقي الردعي والتصدي للفساد المالي والحد منه حيث كانت نسبة الإجابة بنسبة (46.2%) موافق بشدة و(38.5%) موافق مما يدل على وجود مساهمة لهذه الهيئات، وأن هناك نسبة (5.1%) محايد في مساهمة الهيئات الرقابية بنشر الثقافة وأن نسبة (10.3%) غير موافق.

الفقرة رقم (2): هل تعزيز الهيئات الرقابية اجراءات الضبط والسيطرة والرقابة في جميع دوائر الدولة بتعزيز قدرة الادارة على السيطرة والحد من مخاطر الفساد المالي. وكانت الإجابة بنسبة (38.5%) موافق بشدة و (46.2%) موافق، وأن (5.1%) محايد وأن (10.3%) غير موافق.

الفقرة رقم (3): تدل هذه الفقرة إذا ما كان ان عمليات الاحتيال في الكشوفات المالية وسوء استعمال الاصول والفساد منتشر في الوحدات الاقتصادية. حيث أن هناك نسبة (41.0%) موافق بشدة و (41.0%) موافق، وأن نسبة (7.7%) من الإجابات فيها نوع من الحياد و (10.3%) غير موافق بشدة.

الفقرة رقم (4): توضح مدى أن مكافحة الفساد المالي تتطلب تظافر جهود جميع الجهات ولا تقتصر على الهيئة الرقابية حيث كانت الإجابات بنسبة (51.3%) موافق بشدة و(43.6%) موافق، وأن هناك إجابات كانت محايدة بنسبة (5.1%).

- الفقرة رقم (5):** تشير بأن نسبة (51.3%) موافق بشدة ونسبة (48.7%) موافق فيما يتعلق بتوجيه عقوبات رادعة تجاه مرتكبي حالات الفساد وعدم التراخي في تطبيق القانون وفرض العقوبات الصارمة.
- الفقرة رقم (6):** يؤدي خرق القوانين والانظمة والتعليمات والاهمال والتقصير الى ضياع والهدر في الاموال العامة حيث كانت الإجابات لعينة البحث بنسبة (53.8%) موافق بشدة و (38.5%) موافق.
- الفقرة رقم (7):** ان عدم الاهتمام بوسائل الافصاح وعدم اتاحة اكبر قدر من المعلومات عن الموازنة العامة يسهم في سهولة انتشار الفساد المالي حيث كانت الإجابات لعينة البحث بنسبة (48.7%) موافق بشدة و (38.5%) موافق. وأن هناك نسبة (5.1%) محايد ونسبة (7.7%) غير موافق.
- الفقرة رقم (8):** توضح بأن ضعف المشاركة السياسية في مكافحة الفساد يؤدي الى غياب الثقة بالمؤسسات العامة واجهزة الرقابة والمساءلة والشفافية حيث كانت الإجابة بنسبة (38.5%) موافق بشدة و (38.5%) موافق ونسبة (23.1%) غير موافق.
- الفقرة رقم (9):** هل تعد المسائلة احد العناصر الاستراتيجية في مكافحة الفساد المالي وتحسين الاداء الرقابية حيث كانت الإجابات بنسبة (38.5%) موافق بشدة و (38.5%) موافق، وأن هناك إجابات كانت محايدة بنسبة (10.3%) وأن (10.3%) غير موافق و (2.6%) غير موافق بشدة.
- الفقرة رقم (10):** تشير إلى أن شفافية العمل الحكومي تقلل فرص الهدر أو الفساد في الانفاق وبالتالي توفير الموارد المتاحة لتنشيط الاقتصاد حيث كانت إجابات عينة البحث (48.7%) موافق بشدة و (41.0%) موافق ، وأن (10.3%) غير موافق بشدة. كما يتضح من الجدول (8) بشكل عام أن مفردات عينة البحث قد أظهرت اتجاهها عاما نحو الموافقة على ايجابية المتغير التابع، وذلك بمتوسط حسابي قدره (4.21)، وانحراف معياري قدره (0.38721) وهو أقل من الواحد الصحيح وهذا يدل على عدم تشتت الاجابات، وبوزن نسبي 84% وهو أعلى من الوزن النسبي المحايد 60%، وتتراوح درجة الموافقة على فقرات هذا المحور بين (3.92-4.51) وهي مرتفعة جدا، وجميعها تنتمي إلى مجال الاتفاق، أي أن المستجوبين يوافقون على جميع فقرات هذا المحور . واتضح أن أكثر العبارات أهمية في الإجابة هي العبارة الخامسة بمتوسط حسابي قدره (4.51)، في حين كانت أقل العبارات في درجة الموافق هي العبارة الثامنة بمتوسط حسابي قدره (3.92).

ثالثاً: اختبار الفرضيات:

أولاً: اختبار الفرضية الأولى (توجد علاقة ذات دلالة احصائية ما بين مجالات المحاسبة القضائية والفساد المالي)

جدول (14)

| الفساد المالي | مجالات المحاسبة القضائية | | |
|--------------------------|--------------------------|------|------|
| مجالات المحاسبة القضائية | قيمة معامل الارتباط | .510 | 1 |
| | Sig | .001 | |
| | N | 39 | 39 |
| الفساد المالي | قيمة معامل الارتباط | 1 | .510 |
| | Sig | | .001 |
| | N | 39 | 39 |

يتضح من الجدول رقم (14) ما يلي :

أن العلاقة بين المتغير المستقل مجالات المحاسبة القضائية والمتغير التابع الفساد المالي هي علاقة معنوية موجبة ذات دلالة احصائية اقل من 5% ، وان قيمة معامل الارتباط بينهما هي 510. (ارتباط طردي متوسط) وبناء عليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة بأنه يوجد ارتباط ذو دلالة معنوية بين مجالات المحاسبة القضائية والفساد المالي.

ثانياً: اختبار الفرضية الثانية. (توجد علاقة ذات دلالة احصائية ما بين اجراءات المحاسبة القضائية والفساد المالي)

جدول (15)

| الفساد المالي | اجراءات المحاسبة القضائية | | |
|---------------------------|---------------------------|------|------|
| اجراءات المحاسبة القضائية | قيمة معامل الارتباط | .598 | 1 |
| | Sig | .000 | |
| | N | 39 | 39 |
| الفساد المالي | قيمة معامل الارتباط | 1 | .598 |
| | Sig | | .000 |
| | N | 39 | 39 |

يتضح من الجدول رقم (15) ما يلي :

أن العلاقة بين المتغير المستقل اجراءات المحاسبة القضائية والمتغير التابع الفساد المالي هي علاقة معنوية موجبة (ارتباط طردي متوسط) ذات دلالة احصائية اقل من 5% ، وان قيمة معامل الارتباط بينهما هي 598. وبناء عليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة بأنه يوجد ارتباط ذو دلالة معنوية بين اجراءات المحاسبة القضائية والفساد المالي.

ثالثاً: اختبار الفرضية الثالثة (توجد علاقة ذات دلالة احصائية ما بين معرفة ومهارات المحاسب القضائي والفساد المالي)

جدول (16)

| | | معرفة ومهارات المحاسب القضائي | الفساد المالي |
|----------------------------------|---------------------|----------------------------------|---------------|
| معرفة ومهارات المحاسب القضائي | قيمة معامل الارتباط | .568 | 1 |
| | Sig | .000 | |
| | N | 39 | 39 |
| الفساد المالي | قيمة معامل الارتباط | 1 | .568 |
| | Sig | | .000 |
| | N | 39 | 39 |

يتضح من الجدول رقم (16) ما يلي :

أن العلاقة بين المتغير المستقل معرفة ومهارات المحاسب القضائي والمتغير التابع الفساد المالي هي علاقة معنوية موجبة ذات دلالة احصائية اقل من 5% ، وان قيمة معامل الارتباط بينهما هي 568. (ارتباط طردي متوسط) وبناء عليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة بأنه يوجد ارتباط ذو دلالة معنوية بين معرفة ومهارات المحاسب القضائي والفساد المالي. رابعاً: اختبار الفرضية الرابعة (توجد علاقة ذات دلالة احصائية ما بين التأهيل العلمي والعمل للمحاسب القضائي والفساد المالي)

جدول (17)

| | | التأهيل العلمي والعمل للمحاسب القضائي | الفساد المالي |
|--|---------------------|--|---------------|
| التأهيل العلمي والعمل للمحاسب القضائي | قيمة معامل الارتباط | .449 | 1 |
| | Sig | .004 | |
| | N | 39 | 39 |
| الفساد المالي | قيمة معامل الارتباط | 1 | .449 |
| | Sig | | .004 |
| | N | 39 | 39 |

يتضح من الجدول رقم (17) ما يلي :

أن العلاقة بين المتغير المستقل معرفة ومهارات المحاسب القضائي والمتغير التابع الفساد المالي هي علاقة معنوية موجبة ذات دلالة احصائية اقل من 5% ، وان قيمة معامل الارتباط بينهما هي 449. (ارتباط طردي متوسط) وبناء عليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة بأنه يوجد ارتباط ذو دلالة معنوية بين التأهيل العلمي والعمل للمحاسب القضائي والفساد المالي من خلال نتائج اختبار الفرضيات نستنتج أن هناك دور ايجابي للمحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي.

النتائج:

بعد إجراء التحليل الاحصائي المطلوب للبيانات التي تم جمعها لتحقيق اهداف ومشكلة الدراسة ، وبناء على ما تم عرضه في الاطار النظري ، والدراسات السابقة ، وبناء على ما اسفر عليه اختبار الفرضيات ، بغرض معرفة دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي ، والوصول بها الى المستوى المطلوب ، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- فيما يتعلق بالفرضية الاولى ثبت بانه توجد علاقة ذات دلالة احصائية ما بين مجالات المحاسبة القضائية والفساد المالي.
 - فيما يتعلق بالفرضية الثانية ثبت بانه توجد علاقة ذات دلالة احصائية ما بين اجراءات المحاسبة القضائية والفساد المالي.
 - فيما يتعلق بالفرضية الثالثة ثبت بأنه توجد علاقة ذات دلالة احصائية ما بين معرفة ومهارات المحاسب القضائي والفساد المالي.
 - بما يتعلق بالفرضية الرابعة توجد علاقة ذات دلالة احصائية ما بين التأهيل العلمي والعملية للمحاسب القضائي والفساد المالي.
- من خلال نتائج الفرضيات أعلاه التي توصل اليها الباحثان أثبتت الدراسة وبشكل قطعي بأن هناك دور ايجابي للمحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي.

التوصيات

- زيادة الوعي والاهتمام بالمحاسبة القضائية في ليبيا وتحديد اساليبها واجراءاتها في فض المنازعات والدعاوي القضائية.
- ضرورة تحقيق التعاون والتكامل والتنسيق بين جهود واداء كل من المحاسب القانوني والمراجع الخارجي لتفعيل اداء المحاسب القضائي وتسهيل دوره في تأييد الدعاوي القضائية.
- اعادة النظر في المقررات الدراسية بكليات الاقتصاد في ليبيا سواء في مرحلة البكالوريوس او مرحلة الدراسات العليا ، بحيث تتضمن من بينها مقرر المحاسبة القضائية ، وغيرها من المقررات اللازمة لتوفير التأهيل العلمي والعملية المناسب للخريج بحيث يكون مؤهل لممارسة مثل هذا النوع المتقدم من خدمات المحاسبة وتكون الخطوة الاولى في سبيل النهوض بمهنة المحاسبة القضائية.
- الاستفادة من مكونات الاطار المقترح والمقدم من خلال هذه الدراسة في مرحلة اعداد او تأهيل المحاسب ليصبح محاسب قضائي متخصص او شاهد خبير في هذا المجال ، نظرا لأهميته الشديدة في هذه الاوقات التي انتشرت فيها الصور المختلفة للفساد المالي.
- الحاجة الى عقد ورش عمل ومؤتمرات خاصة بالتعريف بالمحاسبة القضائية وأهميتها في اطار دعم وتمكين كافة الجوانب المتعلقة بالمهنة ولزيادة الوعي لدى المحاسبين بأهمية مهنة المحاسبة القضائية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:-

1- الرسائل العلمية:-

- شعبان ، أنعام عثمان ، 2015 ، " مدى توافر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية " من وجهة نظر مدققي الحسابات بمكاتب التدقيق والمحكمين الماليين المعتمدين لدى وزارة العدل ونقابة المحاسبين بقطاع غزة ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية غزة.
- منوخ، أسامه زيد محمد ، 2017 ، " دور المحاسبة القضائية في الكشف والحد من الفساد المالي " ، دراسة ميدانية ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين.

2- الدوريات والمجلات العلمية :-

- امين ، سكار ظاهر عمر ؛ سعيد ، يعقوب أحمد حمه ، 2017 ، " دور المحاسبة القضائية في رفع درجة المصادقية بالقوائم المالية " ، دراسة حالة في محاكم اقليم كردستان ، مجلة التقني ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة الشمالية ، الجامعة السليمانية، مجلد ثلاثون ، العدد4.
- جاسم ، فائز عبد الحسن، 2017 ، "أهمية المحاسبة القضائية في كشف المخالفات المالية وتحديد المسؤولية عنها "، دراسة حالة في أحد المحاكم العراقية ، مجلة أبحاث نيسان ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة نيسان ، مجلد الثالث والعشرون ، العدد الخامس والعشرون.
- داود ، تغريد داود سليمان ، 2015 ، " الفساد الاداري والمالي في العراق وأثره الاقتصادي والاجتماعي " ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، مجلد 10 ، العدد33.
- العكيلي ، رحيم حسن، 2011، " الفساد تعريفه واسبابه وآثاره ووسائل مكافحته ".
- منتدى الرياض السعودي ، 2013 ، "الفساد الاداري والمالي الواقع والاثار وسبل الحد منه".
- الوائلي ، ياسر خالد بركات، 2006 ، " الفساد الاداري مفهومه ومظاهره وأسبابه " ، مجلة النبأ ، العدد80، 14 كانون الثاني.

ثانياً: المراجع الأجنبية:-

- AICPA (2014). Forensic accounting-fraud investigation. Retrieved from <https://www.aicpa.org/membership/downloadabledocuments/forensic-accounting-fraud-investigations-chapter1.pdf>
- Alabdullah, T., Alfadhl, M., Yahya, S., & Arabi, A. (2014). The Role of Forensic Accounting in Reducing Financial Corruption: A Study in Iraq. *International Journal of Business and Management Issues*, 9(1): 26-34
- Bhasin, M. L. (2016). Communion of Corporate Governance and Forensic Accounting: A Study of an Asian Country, *British Journal of Research*, 3 (1): 14-40.

- Bhasin, M. (2013): Survey of Skills Required by Forensic Accountants: Evidence from a Developing Country. *International Journal of Contemporary Business Studies*, 4(2) pp. 54 – 86.
 - Sule, S., Ibrahim, S. S., & Sani, A. A. (2019). The Effect of Forensic Accounting Investigation in Detecting Financial Fraud: A Study in Nigeria. *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*, 9(2), 545–553.
 - Sorunke, O.A. (2018). Forensic Accounting Investigation Techniques and Successful Prosecution of Corruption Cases in Nigeria, *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences*, 8 (3): 37-44.
 - Khersiat, O.M. (2018). The Role of Forensic Accounting in Maintaining Public Money and Combating Corruption in the Jordanian Public Sector, *International Business Research*, Vol. (11), No (3): 66-75.
 - Hamdan, MW. (2018). The Role of Forensic Accounting in Discovering Financial Fraud. *Int J Account Res* 6: 176. doi:10.4172/2472-114X.1000176
 - Popoola, O., Che-Ahmad, A., Samsudin, R., Salleh, K., & Babatunde, A. (2016). Accountants' capability requirements for fraud prevention and detection in Nigeria. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 6(4), 1-10.
 - Sorunke, O. (2016): Integrating Forensic Accounting in Accounting Curriculum in Nigerian Universities: Challenges and Remedies. *International Journal of Academic Research in Progressive Education and Development* Vol. 5, No. 1, pp. 59- 64.
 - Ramaswamy, V. (2005). Corporate Governance and the Forensic Accountant, *The CPA Journal*, 75(3), 68-70.
- Ramamoorti , Vintia , 2008 , Itouston Thomas new frontiers : Trading Forensic accountants within the accounting program journal of college teaching and learning , Vol 4 , No 9.